جامعة واسط

كلية القانون

الخطة الاستراتيجية للشراكة وخدمة المجتمع

2026-2029

أولاً : المقدمة

انطلاقاً من الدور الأكاديمي والمجتمعي لكلية القانون، وحرصاً على تعزيز الثقافة القانونية والمواطنة الصالحة في المحيط المحلي، تأتي هذه الخطة الاستراتيجية لتأطير جهود الكلية في مجال خدمة المجتمع وتعزيز الشراكات مع مختلف مؤسسات المجتمع ، حيث تستند الخطة على تقديم الاستشارات، نشر التوعية القانونية، وتأهيل الطلبة لممارسة المهن القانونية والقضائية ، كما ترتبط الخطة بأربع من أهداف التنمية المستدامة التي تتوافق بصورة مباشرة مع طبيعة عمل الكلية وأولويات خدمة المجتمع وهي التعليم الجيد (SDG4) ، الصحة الجيدة والرفاه (SDG3) ، العمل اللائق والنمو الأقتصادي (SDG8)، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف (SDG17) .

ثانياً : الرؤية

كلية رائدة قانونياً ومجتمعياً تساهم في نشر العدالة والتوعية الحقوقية وترسيخ سيادة القانون من خلال معرفة الحقوق والحريات العامة والخاصة وتعزيز دور الشراكات الفاعلة .

ثالثا : الرسالة

تقديم خدمة مجتمعية قانونية متميزة عبر توظيف خبرات اعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في العيادات القانونية والورش والندوات والمبادرات التوعوية ودعم جهود المؤسسات الحكومية والحقوقية لتلبية احتياجات المجتمع .

رابعا : الهدف العام للخطة

تعزيز دور المجتمعي لكلية القانون من خلال تنظيم وتطوير أنشطة الشراكة العامة لخدمة المجتمع وربط الخدمات والموارد المتاحة في الكلية لاحتياجات المجتمع وأولوياته بما يسهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعمل الكلية .

خامساً : المرتكزات الاستراتيجية للخطة

المرتكز الأول : التعليم وبناء القدرات

الهدف التعليم الجيد (SDG4)

تسهم الكلية في نشر المعرفة وتطوير المهارات والقدرات لدى الطلبة والخريجين من جميع افراد المجتمع من خلال الأنشطة التعليمية والتدريبية والتوعوية التي تنفذها الكلية

أبرز مجالات العمل

- تنظيم ندوات وورش ومحاضرات توعوية بشأن الحقوق والواجبات والتشريعات النافذة.
- تنفيذ مبادرات للتوعية بالقوانين ذات الصلة والطفل والمرأة والعمل والمعاملات المدنية والتجارية.
- تشجيع مشاركة الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية في الأنشطة القانونية التطوعية.
- تعزيز مهارات البحث القانوني والكتابة القانونية والتواصل لدى الطلبة.

المرتكز الثاني : العدالة والرفاه المجتمعي

الهدف السلام والعدل و المؤسسة القوية (SDG3)

تساهم الكلية في دعم العدلة والرفاة المجتمعي من خلال الاستفادة من الخبرات العلمية والأكاديمية وتنفذ الأنشطة التوعوية والوقائية والمبادرات المجتمعية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة .

أبرز مجالات العمل :

- نشر الوعي بالحقوق الصحية والارشادات القانونية المتعلقة بقوانين العمل والضمان .
- تقديم محاضرات إرشادية قانونية حول حماية الأسرة والحد من ظواهر العنف الأسري
- تفعيل دور العيادة القانونية في تقديم الاستشارة والتمثيل القانوني للشرائح المستضعفة والمتعففة
- تعزيز التعاون بين الكلية والمؤسسات الصحية والمجتمعية

- تفعيل دور العيادة القانونية في تقديم الاستشارات والتمثيل القانوني التوعوي للشرائح المستضعفة المتعففة.

- نشر الوعي بالحقوق الصحية والإرشادات القانونية المتعلقة بقوانين العمل والضمان الاجتماعي للحفاظ على حقوق العمال .
- تقديم محاضرات إرشادية قانونية حول حماية الأسرة والحد من ظواهر العنف الأُسري بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- **<u>المرتكز الثالث: تمكين الطلبة والانتقال إلى الحياة المهنية</u>**

الهدف العمل اللائق والنمو الاقتصادي (SDG 8)

تساهم الكلية من دعم الخريجين بالخبرات اللازمة التي تزودها من اجل تمكينهم للخدمة المجتمع

ابراز مجالات العمل

- تدريب الطلبة والخريجين على مهارات الترافع في المحاكم ، وصياغة العقود، وإعداد اللوائح القانونية .

تنظيم محاكم افتراضية للطلاب بهدف رفع مهاراتهم القانونية .

<u>المرتكز الرابع : الشراكات المجتمعية</u>

الهدف عقد شراكات لتحقيق الأهداف (SDG17)

بهدف تعزيز علاقة تعاون فاعلة ومستدامة بين الكلية ومؤسسات المجتمع بما يساهم في تنفيذ مبادرات مشتركة بين الطرفين

أبرز مجالات العمل

- بناء شراكات مع المؤسسات الحكومية والخاصة .
- التعاون مع النقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني
- تعزيز التعاون مع المجتمع المحلي وتحديد احتياجاته المطلوبة .

سادساً :المبادئ الحاكمة للخطة

- الواقعية وقابلية التنفيذ وفق الإمكانات المتاحة للكلية.
- الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي وربط الأنشطة بالأولويات الفعلية.
- احترام الاختصاصات القانونية والمؤسسية للجهات الشريكة.
- التعاون وتكامل الأدوار بين الكلية ومؤسسات المجتمع.
- مشاركة الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية في الأنشطة والمبادرات.
- الاستدامة والتطوير المستمر للبرامج الناجحة.
- قياس الأثر المجتمعي وعدم الاكتفاء بعدد الأنشطة المنفذة.

سابعاً : دور الكلية ووحدة الشراكة وخدمة المجتمع

تتولى الكلية من خلال الأقسام العلمية والوحدة المعنية بالشراكة العامة وخدمة المجتمع، إعداد الخطط السنوية وتنفيذ الأنشطة ومتابعتها وتوثيقها، بالتنسيق مع عمادة الكلية والجهات الجامعية المختصة .وتشمل المسؤوليات تحديد الاحتياجات المجتمعية، واقتراح البرامج المناسبة، وتنسيق التعاون مع الشركاء، وحفظ الأدلة والوثائق، وإعداد التقارير الدورية والسنوية.

ثامناً : إطار التنفيذ

تنفذ الخطة من خلال خطط سنوية تفصيلية تحدد النشاط والفئة المستهدفة والجهة المسؤولة والمدة الزمنية والشريك المحتمل ومؤشر الإنجاز ودليل التوثيق وفق خطط السنوية تراعي طبيعة الاختصاص القانوني، واحتياجات المجتمع المحلي، والموارد المتاحة، وفرص التعاون مع الجهات ذات العلاقة.

تاسعاً : المتابعة والتقييم

- إعداد تقرير سنوي عن أنشطة الشراكة العامة وخدمة المجتمع.
- اعتماد مؤشرات أداء لكل مرتكز استراتيجي.
- توثيق الأنشطة والشراكات وعدد المستفيدين والفئات المستهدفة.
- قياس رضا المستفيدين والشركاء عند الحاجة.
- رصد النتائج والأثر المجتمعي للأنشطة، وتحديد فرص التحسين.

عاشراً : الإطار العام للخطة

الهدف الأممي المرتبط	المرتكز الاستراتيجي
التعليم الجيد (SDG4)	التعليم وبناء القدرات
الصحة الجيدة والرفاه (SDG3)	العدالة والرفاه المجتمعي
العمل اللائق والنمو الأقتصادي (SDG8)	تمكين الطلبة والانتقال إلى الحياة المهنية
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (SDG17)	الشراكات المجتمعية

الخلاصة

تمثل هذه الخطة إطاراً استراتيجياً لعمل كلية القانون في مجال الشراكة العامة وخدمة المجتمع للأعوام–2026 2029، وتوفر توجهاً منظماً لنشر الثقافة القانونية وحماية الحقوق وتمكين الطلبة والخريجين وبناء الشراكات المؤسسية, .من خلال اربع مجالات مترابطة هي التعليم وبناء القدرات ، الصحة والرفاة ، وتمكين الطلبة من الانتقال الى الحياة المهنية ، والشراكات المجتمعية .

بحيث تسعى الكلية من خلال هذا الإطار الى تحقيق أثر مجتمعي واقعي مستندة الى إمكانيتها وخبرتها الأكاديمية فضلا عن التعاون مع مؤسسات المجتمع وشركاؤها بما يتوافق مع اوليات التنمية المستدامة